رفض سعودي لليد الإيرانية المدودة.. واتهام تركي لإيران بـ«المذهبية»

دي ميستورا متحفظ حيال جنيف وحائر تجاه الغياب الأميركي.. وماكغورك متفائل بآفاق التعاون الروسي الأميركي بعد «أستانا»

رئيس لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الدولية الروسي كونستانتين كوساتشيف بجانب مبعوث الرئيس الأميركي للتحالف الدولي بيرت ماكغورك (رويترز)

| وكالات

في اليوم الثاني من مؤتمر ميونيخ للأمن، أبدى المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا تشاؤماً حيال مفاوضات «جنيف ٤» المقبلة. وفي تناغم مع رفض وزير الخارجية السعودي عادل الجبير اليد الممدودة من طرف نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، كال وزير الخارجية التركي الاتهامات بـ«المذهبية» لإيران معتبراً أنها تسعى إلى نشر التشيع في كل من سورية والعراق.

ولعل أهم تصريحات صدرت خلال المؤتمر هي تلك الخاصة بمبعوث الرئيس الأميركي للتحالف الدولي بيرت ماكغورك، الذي بدا متحمساً لنتائج اجتماعات أستانا، وإن أكد أن الإدارة الأميركية لا تزال تراجع موقفها حيال الوضع في سورية، وأنها ستكون في غاية «الأنانية» أثناء فعل ذلك.

واعتبر دي ميستورا، أن اتفاق وقف إطلاق النار في سورية صامد وأفضل من الاتفاقات التي سبقته، مشيراً إلى أن أعمال العنف انخفضت بفضله بنسبة ٧٠٪، وتمنى النجاح في وقف إطلاق النار المعلن أواخر العام الماضي واستمراره، وفق الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وشدد دي ميستورا في كلمته أمام المؤتمر على أن اجتماعات أستانا هي فقط لوقف الأعمال العدائية، مشيراً إلى أن محادثات جنيف «تهدف لمعرفة ما إذا كانت هناك فرصة لمحادثات سياسية». وأوضح أن الأمم المتحدة تدعم اجتماعات أستانا على افتراض أنها «تبني الثقة»، وأضاف: «هذه المحادثات تساعدنا في وضع الخطوط الأولية لإنهاء الأزمة السورية»، وأكد أن الاجتماعات التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة «لم تكن سرية»، ورأى أنها أدت إلى محادثات بين الحكومة السورية والمجموعات المسلحة.

ولفت إلى أنه «حتى وقف إطلاق نار يحظى بدعم طرفين راعيين لا يمكن أن يصمد طويلاً في غياب أفق سياسي»، في إشارة إلى المحادثات التي جرت مؤخراً في أستانا برعاية روسيا وتركيا.

وقال دي ميستورا: «حان الوقت لكي نحاول من جديد» إيجاد حل سياسي عبر جنيف، لافتاً إلى أن الظروف تبدلت في ظل التقارب بين موسكو وأنقرة. وشدد على أن محادثات جنيف ستتناول القرار ٢٢٥٤. وذكر بأن خريطة الطريق التي تضمنها القرار تنص على تشكيل «حكومة ذات مصداقية تضم جميع الأطراف، ودستور جديد يضعه السوريون وليس أطرافاً خارجية، وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها اللاجئون السوريون». وبدا دي ميستورا حسب وكالة «رويترز» للأنباء متحفظاً حيال آفاق نجاح المحادثات إذ مضى قائلاً: «لا يمكنني أن أقول لكم (إن كانت ستنجح) ولكن علينا أن نعمل على أن تكون هناك قوة دفع حتى إذا لم يكن من الممكن أن يصمد وقف إطلاق النار طويلاً، إن لم يكن هناك (حل) سياسي».

وادعى المبعوث الأممي وفق موقع «العربية الحدث»، أن السلطات السورية ليست مهتمة بعملية التفاوض.

ودعا إلى اتخاذ تدابير بناء ثقة بين السلطات السورية والمعارضة المسلحة بهدف إيصال المساعدات الإنسانية. أما فيما يخص التنظيمات الإرهابية، فقد دعا إلى عدم إشراك «جبهة النصرة» و«داعش» ضمن اتفاق وقف إطلاق النار في سورية لأنهما يعملان على تخريبه. وأكد أن «النصرة» لا تزال موجودة كعنصر مخرب لأي اتفاق بسورية ووصفها بـ«المخرب الأول».

ومن جهة أخرى، وحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، تساءل دي ميستورا عن مدى التزام إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البحث عن تسوية سياسية للنزاع في سورية.

وقال: «أين هي الولايات المتحدة من كل ذلك؟ لا يمكنني أن أجيبكم، لأنني لا أعرف»، مشيراً إلى أن الإدارة الجديدة لا تزال تعمل على وضع أولوياتها بهذا الصدد، موضحاً أن واشنطن لديها «ثلاث أولويات، مكافحة داعش والحد من نفوذ لاعب إقليمي معين (إيران) وعدم تعريض أحد حلفائها الرئيسيين في المنطقة للخطر». وتابع «كيف يمكن تسوية هذه المعضلة؟ هذا ما يجري النقاش حوله في واشنطن». وقال المبعوث الأممي مخاطباً المسؤولين الأميركيين على ما يبدو: «سؤالي هو التالي: هل تريدون أن تقاتلوا داعش أو تهزموه بصورة نهائية؟»، واستطرد مقدماً نصيحته الجاهزة لهزم داعش والذي برأيه «يتطلب حلاً سياسياً ذا مصداقية» في سورية.

وبدوره، رد مبعوث الرئيس الأميركي للتحالف الدولي ضد تنظيم داعش الذي شارك في النقاش بأن الإدارة «بصدد مراجعة العملية برمتها». وأضاف: «سنكون في غاية الأنانية فيما يتعلق بحماية مصالحنا والعمل من أجلها». لكنه أوضح أن الإدارة تسعى للقيام بدور لتعزيز الجهود الروسية والتركية لدعم وقف إطلاق النار في سورية.

وبيّن ماكغورك أن الولايات المتحدة لاحظت، ومنذ بدء اجتماعات أستانا، التراجع في حدة الصراع السوري، معتبراً أن هذا التراجع يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين روسيا والولايات المتحدة»، لكنه اشترط لمثل هذا التعاون «وقف الغارات الجوية» من جانب دمشق، وكرر لاءات إدارة الرئيس السابق باراك أوباما: «لا لقنابل الفوسفور، ولا للغارات الجوية».

من جانبه، قال رئيس الائتلاف المعارض أنس العبدة الذي حضر أيضاً إلى ميونيخ: «سنذهب إلى جنيف لمناقشة حل سياسي»، لكنه أكد أنه لن يكون ممكناً تسوية أي مشكلة «طالما أن (الرئيس بشار) الأسد في السلطة». وطالب بأن يترافق وقف إطلاق النار مع «إطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن المدن»، مدعياً أن الجيش العربي السوري يحاصر ٧٠٠ ألف مدني.

واعتبر العبدة أن إدارة أوباما فشلت عند محاولتها مواجهة داعش وحدها دون الاعتماد على المجموعات المسلحة في سورية، ودعا إلى الاعتماد على تلك المجموعات في قتال عناصر التنظيم المتطرف، على أن يتولى المجتمع الدولي تقديم الدعم لها.

وشدد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو على أن مفاوضات السلام السورية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف هي المكان الوحيد لبحث الحل السياسي للأزمة في سورية. وأكد في كلمته أمام المشاركين أن اجتماعات «أستانا لم تكن أبداً بديلاً لجنيف». وتابع «كانت إجراء معقولاً لبناء الثقة والحفاظ على وقف إطلاق النار. وخطوة جيدة للإمام. لكن الآن نحن بحاجة إلى استئناف محادثات جنيف التي تمثل الركيزة الأساسية للحل السياسي وانتقال السلطة».

ومن جهة أخرى، اتهم جاويش أوغلو إيران بالعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة، زاعماً أنها «تسعى لنشر التشيع في سورية والعراق، وتحويل هاتين الدولتين إلى دولتين شيعيتين».

من جهة أخرى، أعرب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف عن استعداد بلاده للحوار مع دول الجوار وخاصة دول الخليج واصفاً إياهم بـ«أخوتنا بالإسلام».

إلا أن وزير الخارجية السعودي رفض دعوات ظريف. وفي كلمته أمام المؤتمر، وصف إيران بـ«الراعي الرئيسي للإرهاب العالمي»، معتبراً أنها تسعى إلى تدمير الدول العربية. وأضاف: «هي مصرة على قلب النظام في الشرق الأوسط... وما لم تغير إيران سلوكها فسيكون من الصعب جداً التعاون مع دولة مثل هذه. وقال: إن المجتمع الدولي يحتاج إلى وضع «خطوط حمراء» واضحة لوقف تصرفات إيران، ورأى أن ترامب يسعى إلى احتواء هذه الدولة.

قولاً واحداً

سورية والجامعة العربية

بيروت- رفعت البدوي

في إحدى الدول العربية وقف مسؤول رفيع المستوى أمام ممثلي دول العالم ملقياً محاضرة في تطور الدول والحكومات العالمية مثنياً على تقدم بلاده متفاخراً بإدارة حكومة بلاده التي جمعت بين التطور والتقدم والأمن الذي أوصل بلاده إلى مصاف الدول المتقدمة.

لفتني في تلك المحاضرة ذاك الحضور الكثيف لممثلي دول العالم وهم ينصتون باهتمام بالغ إلى نظريات وأجوبة المسؤول العربي الرفيع المستوى على الرغم من عدم اقتناع الكثير منهم بمحتوى الإجابات التي كان يسوقها رداً على الأسئلة التي وجهت إليه من مختلف الاتجاهات الإعلامية والسياسية والاقتصادية وحتى الأمنية.

ومن ضمن الأسئلة التي أجاب عنها المسؤول العربي لفتني سؤال واحد كان قد وجهه الإعلامي المصري عمرو أديب للمسؤول العربي المحاضر في تلك القمة العالمية، والسؤال هو: كيف يقيم المسؤول الرفيع المستوى تطور العلاقات المصرية مع حكومته العربية صاحبة الدعوة المضيفة للمؤتمر العالمي الخاص بتطور الحكومات..؟

اللافت في الإجابة التي نطق بها ذاك المسؤول العربي الرفيع المستوى عن سؤال الإعلامي المصري عمرو أديب إذ قال: نحن في دولتنا نكن كل الحب لجمهورية مصر ولشعب مصر، ولعل الأستاذ عمرو أديب يعرف تمام المعرفة ما فعلته دولتنا مع مصر وشعب مصر لجهة دعمنا ومساندتنا لمصر وخاصة الجهد الذي بذلناه في سبيل إعادة جمهورية مصر إلى الجامعة العربية بعد أن تم استبعادها عقب اتفاقية كامب ديفيد كما كان لحكومتنا الفضل في ممارسة الضغط من أجل تحقيق عودة مصر للأسرة العربية لأن مصر بالنسبة لنا هي جسد العرب.

وهنا تساءلت في قرارة نفسي كيف يمكن للأسرة العربية أن يكتب لها العيش كجسد لكن من دون قلب ما دامت سورية هي قلب العروبة النابض؟

وما الأسباب التي دفعت المسؤولين في تلك الدولة المضيفة للضغط من أجل تحقيق عودة مصر للجامعة العربية؟

لماذا التزم مسؤولو تلك الدولة العربية المضيفة الصمت المزوج بالتآمر على سورية العربية المرفق بالموافقة على تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية.

لماذا لم تقم حكومة ذاك المسؤول العربي بأي مبادرة أو استعمال الأسلوب ذاته من الضغط كما حصل مع جمهورية مصر والدفع نحو إعادة سورية قلب العروبة النابض إلى شغل مقعدها في الجامعة العربية؟

ولكن بعد التدقيق والتمحيص في محاضر الاجتماعات بين وزير الخارجية والمنظر للسياسة الأميركية السابق «هنري كسنجر» وبين الرئيس حافظ الأسد خلال حرب ١٩٧٣ إضافة إلى المراسلات التي أفرجت عنها الرئاسة السورية والموثقة في كتاب «حافة الهاوية» للمستشارة الإعلامية والسياسية للرئاسة السورية الدكتورة «بثينه شعبان» سرعان ما نكتشف الجواب الشافي، إنها المعادلة المذلة.

مصر أنور السادات اعترفت بإسرائيل وعقدت اتفاقاً مذلاً معها فأعيدت مصر للجامعة العربية أما سورية الأبية التي رفضت الاعتراف بإسرائيل كما رفضت أي اتفاق مذل معها فكانت النتيجة أن جمدت عضويتها في الجامعة العربية.

ولأن سورية لم تبرم أي اتفاق سماته الغدر بالأشقاء العرب كما فعلت جمهورية مصر ولأن سورية رفضت كل المغريات التي عرضت عليها ولأن سورية لم تتخل يوماً عن فلسطين واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من سورية العروبة، ولأن سورية لم تتخل يوماً عن قيمها وعزتها وكرامتها وهويتها وانتمائها القومي العربي جمدت مشاركتها بالجامعة المسماة العربية.

اللافت في الأمر أن المؤتمر المذكور كان قد تزامن مع دعوة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب المصري توصي بضرورة عودة سورية إلى شغل مقعدها في الجامعة العربية وكأن سورية مهتمة بالعودة إلى وكر المؤامرة.

لا يا ساده:

إن ما يسمى الجامعة العربية كان لها شأنها وموقفها وانتماؤها العربي المؤثر في زمن الزعيم جمال عبد الناصر والقائد الراحل حافظ الأسد أما اليوم فإن ما تسمى الجامعة العربية أضحت وكراً للتآمر على فلسطين وسورية وليبيا والعراق واليمن وعلى العروبة ذاتها وباتت جسداً بلا قلب.

إن البت في قرار عودة سورية لشغل مقعدها في الجامعة المسماة بالعربية عائد للشعب السوري فقط، أما رغبة الشعب السوري فإنها تتلخص بعدم عودة سورية العربية للجامعة بل إن الشعب السوري يرغب في عودة الجامعة العربية للعروبة الحق ولانتمائها العربي بعودتها إلى قلب العروبة أي إلى سورية والاعتذار من شعبها وليس العكس.

تقرير

من الضابط التركي المتحكم بقرار المليشيات؟

| عبد الله علي

أبو الفرقان بالنسبة لكثيرين هو مجرد شبح لا وجود له في الواقع، لكنه بالنسبة لقادة المليشيات المسلحة في الشمال السوري هو الشخص الذي يتمنون لقاءه أكثر من أي مسؤول آخر، وفي الوقت نفسه ترتعد فرائصهم عند الجلوس بحضرته، كيف لا وهو «ملك الفصائل».

أبو الفرقان ليس لقباً عادياً من الألقاب التي اعتاد «الجهاديون» في سورية التكنّي بها لإخفاء هوياتهم الحقيقية، بل هو لقب الضابط التركي الذي يشغل منصب مسؤول الملف السوري في الاستخبارات التركية.

يترأس أبو الفرقان وهو برتبة عقيد في جهاز الاستخبارات التركية «غرفة أنقرة لإدارة الملف السوري» وتسمى كذلك «غرفة تنسيق الدعم»، وهو ضابط الارتباط بين قادة الفصائل ورئيس جهاز الاستخبارات التركية حاقان فيدان، لذلك هو المسؤول عملياً عن كل شاردة وواردة في ملف الفصائل المسلحة، وتتقاطع بين يديه خطوط جميع المليشيات على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها. فهو الذي يوزع الدعم على هذه المليشيات حسب قربها ودرجة تماهيها مع السياسة التركية، وبناءً على تقاريره التي يرفعها إلى رئيس الاستخبارات يتم تحديد قادة المليشيات الموثوقين الذين يمكن الاعتماد عليهم في مهام تتعلق بالأمن القومي التركي.

هذه الصلاحيات تجعل من اللقب الذي اختير لهذا الضابط أي لقب أبو الفرقان اسماً على مسمى، لأن صاحبه هو الذي يُفرق بين المليشيات حسب الولاء ويُفرق الدعم بينها على هذا الأساس.

لكن أبو الفرقان لم يكن على الدوام ملك المليشيات المطاع، إذ كانت الظروف الإقليمية والدولية تفرض على أنقرة أن تقبل ببروز أدوار دول أخرى في الملف السوري ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية التي لم تكن علاقتها معها قد اختلّت بعد. فكان الضابط الأميركي الملقب بـ«أبو رامي الإدلبي» يصول ويجول فارضاً هيمنته شبه المطلقة على المليشيات المسلحة، وحتى على أبي الفرقان الذي كان مضطراً آنذاك أن يراعي العديد من الحسابات المحلية والإقليمية خلال عمله مع الضابط الأميركي فكان يظهر بمظهر التابع له والخاضع لأوامره وتعليماته.

كان هذا قبل أن تنتكس علاقة أنقرة وواشنطن، حيث وجدت أنقرة الفرصة سانحة أمامها لاستلام زمام القيادة وفرض أبي الفرقان حاكماً بأمر نفسه على أغلبية مليشيات الشمال السوري، وتنحية دور الضابط الأميركي جانباً ولو بشكل جزئي ومؤقت نوعاً ما.

سنوات طويلة مضت على رجل الاستخبارات التركية وهو يتعامل مع جميع أشكال المليشيات المسلحة في سورية ويختبر طباع قادتها وميولهم وتوجهاتهم، حتى أصبح يمتلك كنزاً معلوماتياً ضخماً جداً مكّنه إلى حد كبير من صقل الخبرة السابقة التي كان يتمتع بها في التعامل مع الحركات الإسلامية التي جرى على اساسها اختياره لشغل هذا المنصب، علاوة على ما يصفه بعض من عرفه من كثب بأنه «داهية وشديد الذكاء ويعرف كيف يدير ملف الفصائل بعناية فائقة»

وأشيع منتصف العام الماضي خبر عزل أبي الفرقان واستبداله بضابط تركي آخر، لكن سرعان ما تبين عدم صحة ذلك. ويستبعد الكثيرون من قادة المليشيات أن يجري استبدال أبو الفرقان بأي رجل آخر، ليس بسبب الخبرة التي يمتلكها وحسب، بل لأنه حسب ما يصفونه في أوساطهم «هو ذراع أردوغان في سورية وهو باق ما بقي أردوغان نفسه». ومع ذلك لا يمكن استبعاد أن تكون سطوة الرجل هي التي دفعت هؤلاء إلى المبالغة في وصف «سيدهم».

وقامت سياسة أبي الفرقان منذ البداية على ثابت وحيد هو «دعم لا محدود للمليشيات المقربة من جماعة الإخوان المسلمين» مع «الاستثمار قدر الإمكان في المليشيات الأخرى وتوظيفها لخدمة الهدف التركي» الذي يتماهى بطبيعة الحال مع أهداف الإخوان المسلمين. وهذه السياسة هي مجرد تطبيق حرفي للتوجهات المعروفة عن القيادة التركية وعلى رأسها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وإذا كانت «الألوية» ذات الانتماء التركماني قد نالت حصة الأسد من رعاية أبي الفرقان، فإن «أحرار الشام» كان لها بدورها وضع خاص في أجندة الرجل. وهناك من يقول إنه لمعرفة من اغتال قادة الأحرار أواخر العام ٢٠١٤ وما تبعه من تغيير جذري في حال الحركة وتوجهاتها، فإنه ينبغي البحث في صندوق أسرار أبي الفرقان.

لكن الانحياز الواضح إلى جماعة الإخوان ترك ثغرة لا بد من سدها وهي طريقة التعامل مع الجماعات «الجهادية» التي بينها وبين الإخوان حساسيات معروفة وصلت مؤخراً إلى درجة تكفير بعضها لبعضها الآخر. ولسدّ هذه الثغرة كان لا بد من حيلة بسيطة وهي فرز ضابط تركي آخر يلعب دور المنحاز إلى «الجماعات الجهادية»، وفي مرحلة من المراحل كان الضابط الذي يقوم بهذه المهمة يحمل اسم «كمال» لكن لا معلومات أخرى عنه وعما إذا كان ما زال مستمراً في عمله أم جرى استبداله.

ترامب يجدد نية بلاده إقامة «الآمنة» في سورية بتمويل خليجي

| وكالات

جدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعلان عن نية بلاده إقامة ما سماها «المناطق الآمنة» في سورية بتمويل من دول الخليج بحجة منع تدفق اللاجئين على الغرب.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن ترامب في كلمة ألقاها أمام حشد من المواطنين في ولاية فلوريدا قوله: «ما أريد فعله، هو إقامة مناطق آمنة في سورية وغيرها بما يتيح للسكان البقاء في بلادهم والعيش فيها بأمان». وأضاف: «سوف نستحدث «مناطق آمنة»، وسنعمل على أن تقوم بلدان الخليج بتغطية الإنفاق».

وذكر ترامب أن هدفه الرئيسي من وراء تطبيق خططه لـ«المناطق الآمنة»، «تفادي استقبال أعداد هائلة من اللاجئين تقدر بعشرات الآلاف ممن لا نعرف عنهم شيئاً»، معرباً رغم ذلك عن ترحيب بلاده بالوافدين!!.

وختم بالقول: «نريد قدوم المهاجرين إلى بلادنا، إلا أننا نفضل استقبال من يحبوننا ويحترمون عادات وتقاليد بلادنا».

وكان ترامب قد أعلن في ٢٥ كانون الثاني خلال مقابلة أجرتها معه محطة «إيه. بي. سي» الأميركية، أنه سيقيم «مناطق آمنة» في سورية لحماية الأشخاص الفارين من العنف هناك.

وقال: «سأقيم بالتأكيد مناطق آمنة في سورية للأشخاص الفارين من العنف». وأضاف: «أعتقد أن أوروبا ارتكبت خطأ جسيماً بالسماح لهؤلاء الملايين من الأشخاص بدخول ألمانيا وعدة دول أخرى».

وأوصى ترامب وزارتي الخارجية والدفاع في حكومته بوضع خطة لإنشاء «مناطق آمنة» للمدنيين في سورية والدول المجاورة في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ الأمر، يمكن فيها للمواطنين السوريين النازحين انتظار توطين دائم، مثل إعادتهم لبلادهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث.

وسبق لترامب أن تعهد قبل ذلك بإنشاء «مناطق آمنة» في سورية، بتمويل خليجي.

ويعتبر تصريح ترامب خلافاً لما قاله الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي اعتبر أن إقامة «منطقة آمنة» في سورية مسألة صعبة من الناحية التطبيقية من دون التزام عسكري كبير.

وحذر مسؤولون عسكريون أميركيون آنذاك من أن «إقامة مناطق حظر طيران داخل سورية ستتطلب عدداً كبيراً من الموارد الإضافية، بخلاف قتال تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وسيكون من الصعب ضمان أن «المتشددين» لا يخترقون تلك المناطق. واعتبر الرئيس بشار الأسد في مقابلة مع موقع «ياهو نيوز» في العاشر من شباط الجاري نشرتها وكالة الأنباء السورية الرسمية، أن اقتراح ترامب بإقامة «مناطق آمنة» في سورية، ليس واقعياً على الإطلاق ولن يساعد في حل الأزمة.

وقال الرئيس الأسد: إن المناطق الآمنة «لن تساعد، ويمكن أن تحدث فقط عندما يصبح هناك استقرار وأمن، وعندما لا يكون هناك إرهابيون، وعندما لا يكون هناك تدفق ودعم لأولئك الإرهابيين من الدول المجاورة والدول الغربية»، وأضاف: «عندها يمكن أن تكون هناك منطقة آمنة طبيعية وهي بلدنا، الناس ليسوا بحاجة لمناطق آمنة على الإطلاق، الأكثر قابلية للحياة والأكثر عملية والأقل كلفة هو أن يكون هناك استقرار وليس إقامة مناطق آمنة. إنها ليست فكرة واقعية على الإطلاق».

الرئيس الاميركي دونالد ترامب في ملبورن، فلوريدا (رويترز)

رغم خلافات منها ما يتعلق بالأزمة السورية.. تركيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الرئيس الأميركي

| وكالات

في إطار مساعي أنقرة إلى تعزيز تحالفها مع واشنطن تغض النظر عن الخلافات في العديدة من القضايا السياسية مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومنها الأزمة السورية، لكن محللين يحذرون من أن الطريق في اتجاه تحقيق تقارب لن يكون سهلا.

واعتبر تحليل لوكالة «أ. ف. ب» للأنباء أنه ليس خفياً أن تدهور العلاقات التركية الأميركية يعود، إضافة إلى خلافات حول الأزمة السورية، إلى محاولة الانقلاب الفاشل على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ١٥ تموز من العام الماضي، ومطالبة أنقرة لواشنطن بتسليم الداعية التركي فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بالوقوف خلف المحاولة، وفي حين أعرب المسؤولون الأتراك عن «أملهم في فتح صفحة جديدة في العلاقات»، بعد انتخاب ترامب عبر بعض القادة الأوروبيين عن مخاوفهم، حيث رأت مسؤولة العلاقات الدولية في مكتب الرئاسة التركية عائشة سوزن أوسلر أن لدى إدارة ترامب «فرصة جيدة للقيام بتحركات جريئة» في السياسة الخارجية بعد موقف الإدارة السابقة الذي اتسم بـ«عدم الاكتراث»، متوقعة أن الإدارة الجديدة ستقيّم علاقتها مع تركيا من جديد على صعد التجارة والجيش والحرب على الإرهاب، إضافة إلى قضايا أخرى، وستتخذ «خطوات جديدة لتحسين العلاقات».

وأشارت «فرانس برس» إلى أنه «بعد أقل من ٤٨ ساعة على أول محادثة هاتفية بين ترامب وأردوغان منذ تسلم الأول السلطة، توجه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي ايه) الجديد مايك بومبيو إلى أنقرة الأسبوع الماضي للقاء القيادة التركية في أول زيارة رسمية إلى الخارج»، معتبرة أن «ما يشي بأهمية الواقعية السياسية في هذه العلاقة أن بومبيو كان وصف تركيا قبل أشهر عدة بأنها «ديكتاتورية إسلامية شمولية» في تغريدة شطبت لاحقا من موقع تويتر.

كما أشارت الوكالة إلى زيارة رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية المشتركة جوزف دانفورد إلى تركيا الجمعة الماضية.

رئيس الوزراء التركي ملتقياً رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية المشتركة في أنقرة

ورأى المحلل أرون شتاين من مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط أن الأتراك يأملون بأن يكون ترامب «الرجل القادر على منحهم (التقارب)، لذا يتفادون بكل وضوح انتقاده رغم أن خطابه بشأن قضايا عدة يختلف تماما عن كل ما كانوا يدافعون عنه» مقللاً من حجم التفاؤل وقال: «لا أعتقد أن إدارة ترامب سمعتهم حتى الآن».

وفي محاولة لتجنب تعكير العلاقة في الأيام الأولى للرئيس الأميركي الجديد في البيت الأبيض، التزم أردوغان الصمت، على غير عادته، إزاء قرار ترامب منع مواطني سبع دول مسلمة من دخول الولايات المتحدة، ولم ينتقد استخدام نظيره الأميركي المتكرر لعبارة «الإرهاب الإسلامي المتطرف» رغم مسارعته إلى انتقاد المستشارة الألمانية انغيلا ميركل حين استخدمت عبارة «الإرهاب الإسلامي» خلال زيارتها أنقرة.

أما المعلق التركي البارز عبد القادر سيلفي فاعتبر أن أنقرة تسعى إلى بداية جيدة مع إدارة ترامب «ولكنها حذرة في الوقت نفسه»، على حين قال الخبير في مركز شاتام هاوس في لندن فادي هاكورا إن ترامب وأردوغان سيواجهان خلافات رئيسية في سياساتهما، وتحديدا بشأن مسألة الإسلام السياسي، مبيناً أن «حالة الود القائمة قصيرة الأمد، تكتيكية، وتخدم هدفا آنيا».

واعتبر التحليل أن أنقرة تتساءل ما إذا كان ترامب سيكمل سياسة سلفه أوباما القائمة على دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وجناحه العسكري، وحدات حماية الشعب الكردي، كأفضل قوة مقاتلة على الأرض ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية، حيث تصر تركيا على عدم إشراك المقاتلين الأكراد في أي عملية مشتركة لاستعادة الرقة، من التنظيم رغم مطالباتها المستمرة لهكذا عملية؟